

أساليب القمع بين الاستمرارية والتجديد

ان التطرق لموضوع "القمع" في المغرب، أو في أى بلد آخر، يشير طبعاً، عدة قضايا نظرية منها بالاساس، التحليل الطبقي لتحديد طبيعة الطبقة الحاكمة التي تمارس القمع، والطبقات الكادحة التي تعاني منه، ومنها كذلك، طبيعة الدولة كأداة وأجهزة قمعية، ومنها مسألة الديمقراطية عامة، وضرورة التمحيص في مفاهيم "الامن" والحريات العامة والفردية... الا أن هذا العرض لا **يطمح** الى تناول الموضوع بهذا العمق والشمولية (رغم أهميتها)، وسيقتصر فقط **على** استعراض أهم الأساليب التي يلجأ اليها النظام المغربي في صراعه من أجل **البقاء والاستمرارية**، مستنداً الى بعض الخلاصات التحليلية كنتائج متداولة ومسلم بها.

ومن ضمن هذه الخلاصات، نستحضر باديء ذي بدء، الظروف العامة التي دخل فيها الاستعمار البلاد - بهدف احتلالها عسكرياً - في جو من الانتفاضات الشعبية العارمة، المسلحة منها وغير المسلحة، ضد السلطة المركزية المخزنية التي وضعها الشعب برمته في قفص الاتهام على اثر تخاذلها وعجزها عن **حفظ** السيادة الوطنية، بل وتواطئها المكشوف مع الاستعماريين مقابل حفظ مصالحها ومصالحة حفنة من الاقطاعيين الذين تركز عليهم. ولا تخفى على أحد الظروف التي تم فيها خلع السلطان عبد الحفيظ تحت الضغط الشعبي والنضال

الجماهيري، والفرصة الاخيرة التي أتاحت للملكية كحكم، في شخص عبد العزيز الذي لم تتم مبايعته الا تحت شروط محددة - كتابيا - وعلى رأسها تحمل المسؤولية في العمل على توقيف التدخل الاستعماري، وتنظيم الجهاد من أجل طرد الاجنبي. وان تنازل السلطان الجديد في القيام بالمهمة المطلقة على عاتقه، كنظام، بل وارتمائيه هو الاخر في أحضان الاستعمار، هو الذي أوج انتفاضة الجماهير، ودفع بها وحركها في اتجاه العمل المباشر من أجل إسقاط هذا النظام. ومن الثابت تاريخيا، أن تدخل القوات الاجنبية الفرنسية هو وحده الذي تمكن من توقيف الانتفاضة المسلحة الزاحقة من الجنوب، كما تمكن من فك طوق الحصار العسكري الذي فرضه الشعب على العاصمة فاس، لاسقاط النظام المخزني المتواطئ.

وبدون الاطالة في هذه الجوانب التاريخية، نود التأكيد على خلاصة أولى كنتيجة وحقيقة ثابتة، وهي أن شرعية النظام المخزني قد سقطت قبيل التدخل الاستعماري على يد الشعب المغربي الثائر، سواء من الناحية السياسية والرسمية بتخلي السلطان عن نص العقد الذي لازم مبايعته، أو من الناحية العملية على يد الانتفاضة الشعبية المسلحة. وهذا التدخل الاجنبي هو وحده الذي تمكن من إبقاء السلطان فوق عرشه، مع تحويل السلطة الفعلية تدريجيا الى نظام الاحتلال الاستعماري.

نتنقل مباشرة الى ظروف الاستقلال الشكلي لنوءد خلاصة ثانية مرتبطة بالاولى، وهي أن الاستعمار عندما أقبل على تغيير أساليبه تحت ضغط النضال الوطني البطولي، بعد ما يناهز نصف قرن من الاحتلال المباشر، والتجأ الى أسلوب الاستعمار الجديد، فإن انجاح هذا التحول كان يفترض بالنسبة اليه، إيجاد طبقة محلية يعتمد عليها كوسيط - ومستغل في نفس الوقت - لتمديد استنزافه لخيرات البلاد الى أبعد مدى ممكن، وشدها اليه بحبال التبعية، مع ضرورة توفير الادوات والجهزة اللازمة لذلك، ومن ثم إقباله على تسليم "شرعية الحكم" من جديد لحليفه المحلي... وحرصه على صيانة أجهزة الدولة الاستعمارية كما هي، وخاصة منها الاجهزة القمعية. وليس من المبالغة في شيء القول بأن أجهزة القمع المغربية الراهنة (الشرطة، المخابرات، "الفرق الخاصة" الادارة، الجهاز القضائي...) هي في الأساس من صنع الاستعمار، تم تسليمها ووضعها بين أيدي حلفائه، واستمر تطويرها وتجديد أساليبها بتأطير مباشر أو غير مباشر من طرف الخبراء الاجانب الى يومنا هذا... ولقد اعتبرت هذه الاجهزة كلها، هي الضمانة الحقيقية والعملية، زيادة على الضمانات الطبقية

والسياسية لانجاح خطة الانتقال الى مرحلة الاستغلال بأسلوب الاستعمار الجديد. وهكذا، فإن أجهزة القمع الراهنة لم تكن في أصلها نتاجا محضا لتطور الصراع الطبقي الداخلي، بل هي بالاساس أجهزة أوجدها الاستعمار لفرض استمرار النظام المخزني اللاشعري تحت مظلتها، عن طريق العنف والاكراه - علما بأن النظام الاستعماري نفسه نظام لا شرعي من الدرجة الاولى - ثم تمت "مغريتها" في مرحلة لاحقة، مع استمرارها في نفس الوظيفة: حماية الشرعية المطعون فيها، زيادة على توفير شروط النهب والاستغلال الفاحش، من خلال ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير، وتزوير ارادتها، وضرب نضالها ومقاومتها، وباختصار: ضمان بقاء الحكم المطلق عن طريق القمع والعنف بشتى الاساليب.

ومجمل هذه الخلاصات - النتائج لها بالتأكيد انعكاسات على طبيعة القمع الذي يمارس في بلادنا، وطبيعة أجهزته. وهذا ما سنحاول تبيانها من خلال استعراض موجز لاساليب القمع لدى النظام المغربي، كتجديد واستمرارية للارث الاستعماري والمخزني العتيق...

١ - أسلوب العنف المباشر: التقتيل الجماعي، الاغتيال، الارهاب

وهو السلاح الفتاك الذي يلجأ اليه الحكم كلما مال ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية، ونهضت هذه الاخيرة للتعبير عن سخطها والدفاع عن حقوقها، اما في شكل انتفاضة شعبية، أو من خلال خوض النضال السياسي وصياغة شعاراته الثورية الصائبة وفقا لاهداف استراتيجية واضحة، اذ ذاك يتخذ الحكم قراره السياسي في أعلى مستوى، لتسخير أجهزته القمعية لممارسة أساليب العنف المباشر الاتية:

- التقتيل الجماعي، كما شاهدنا بشكل خاص في الريف سنة ١٩٥٨، والدار البيضاء سنة ١٩٦٥، وفي مختلف المدن المغربية وعلى رأسها الدار البيضاء مرة أخرى سنة ١٩٨١، زيادة على مختلف الانتفاضات الفلاحية (ذات الطابع المحدود)، والتي ووجهت بنفس طريقة التقتيل هذه، والتي أودت بحياة مئات المواطنين الابرياء، ان لم نقل الالاف منهم.

وتجدر الإشارة الى أن هذا الاسلوب له امتداداته وجذوره في الطريقة التي كان يواجه بها المخزن مقاومة الجماهير في المناطق الخارجية عن سلطته، - ما سمي بـ "بلاد السيبة" - غير متردد في تنظيم الحرب (بالمعنى الحرفي للكلمة) ضد الجماهير وتسخير جيشه المرتزق للهجوم على القبائل، ومحاولة

اخضاعها عسكريا ، ونهبها نهبا تاما ، وممارسة التقتيل الجماعي في حقها . وكانت هذه وسيلته الوحيدة لضمان بقائه واستمراره .

ونفس الهم في التسلط والبقاء ، والخوف من المستقبل ، هما اللذان يجعلان النظام الحالي يلتجئ لنفس الاسلوب ، بالضبط عندما يهدد في وجوده ، وتطرح الجماهير اهدافها الاستراتيجية والمستقبلية الواضحة ، وتناضل وتتعب من أجلها .

وليس من قبيل الصدف أن نراه ، خلال قمعه الدموي ضد الانتفاضات الشعبية ، يركز بشكل خاص على تقتيل الشباب والاطفال ، كما شاهدنا خلال انتفاضي الدار البيضاء مثلا (١٩٦٥ و ١٩٨١) ، فهم رمز المستقبل وقوته البشرية في نفس الوقت . كما أنه ليس من الصدفة كذلك ، أن يعبر الحكم صراحة عن فزعه ورعبه الدائم من نضال الشباب وتحركهم . وهذا مثلا ما عبر عنه الخطاب الرسمي عادة أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ ، عندما ذهب الى تنبيه وتحذير رؤساء الاحزاب السياسية من خطر الشباب الذي قال عنه أنه يهدد جيلا برمته ، سواء حكم أو كقيادات وطنية . . .

— الاغتيال : ويستهدف اساسا المناضلين السياسيين أو النقابيين الذين يشكلون رمزا للنضال السياسي الثوري ، ويجسدون طموحات الجماهير الكادحة في التعبير الجذري ، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ، زيادة على ما يقومون به من نضال شخصي صائب وفعال ، ويقدمونه من تضحيات في سبيل ذلك ، وما يلعبون من دور أساسي في توجيه النضال الشعبي واثارة الطريق أمامه ، وصياغة أهدافه البعيدة والقريبة ، بالكلمة والكتابة ، أو من خلال الممارسة العملية في الساحة .

وهذه كانت حالة المهدي وعمر وبنونة وغيرهم من الشهداء كثيرين ، مسنين وشباب ، ذوى صيت كبير أو صغير ، من هذا الاتجاه السياسي أو ذاك . . . كلهم شهداء الشعب المغربي واثناؤه البررة ، دخلوا سجل التاريخ بالعشرات ، قبل أن توضع أسماؤهم في السجل الاسود لجرائم الحكم الشنعا .

وإذا كان الحكم يلجأ الى اغتيال هؤلاء المناضلين ، القياديين منهم والقاعديين ، فلأن نضالهم السياسي والاجتماعي لا يقل أهمية وخطورة بالنسبة اليه عن الانتفاضات والانفجارات الشعبية الواسعة ، بل يلتقي معها في نفس التوجه : التوجه الاستراتيجي مرة أخرى ، الذي يربعه ويهدده ، والذي يتوجب قمعه بأشرس الوسائل وأكثرها بدائية في نفس الوقت : الاغتيال والتقتيل الجماعي .

— الارهاب المقتن على صعيد الدولة : ويشمل مجموعة من الممارسات والاساليب ، تمهد للأساليب الاجرامية السالفة الذكر أو تكملها ، ومن بينها : الاختطافات المنظمة ، والتي تجرى في واضحة النهار ، ويتحد كامل للرأى العام الداخلي والخارجي ، والتعذيب الوحشي الذي يتعرض له المعتقلون السياسيون ، والذي أودى بحياة العديد منهم داخل السجون الرسمية كما في المعتقلات السرية ، وكذا أساليب التخويف والانتقام التي لا تمس المواطن المعني لوحده ، بل تذهب الى تشريد عائلته وأقاربه زورا وتعسفا ، والاعتقالات والمحاكمات الصورية التي يزر بها تاريخ الاستقلال الشكلي ، سواء منها المحاكمات السياسية الكبرى ، أو تلك التي استهدفت المناضلين أفرادا وجماعات ، والتي لم تتوقف وتيرتها خلال هذه الحقبة ، سنة تلو الاخرى . . .

والحقيقة أن احماء كاملا لنتائج هذا القمع العنيف والمباشر خلال الربع قرن الماضي يحتاج الى مجهود خاص ، ويتطلب مجلدا كاملا ، اذا ما أراد الاحاطة بكل أحداث التقتيل الجماعي ، والاغتيال ، والاختطاف ، والتعذيب ، والمحاكمات الصورية ، والاجراءات الانتقامية التي تعرض لها شعبنا خلال هذه الحقبة ، وبملاساتها السياسية والاجتماعية .

سنكتفي اذن بالتأكيد هنا على أن هذا النوع من القمع ، يسلط أضواء كافية — من خلال الوقائع والاحداث المعاشة — على طبيعة الحكم القائم بالمغرب ، كحكم مطلق لم ولن يسمح طواعية بانتقال ولو جزء بسيط من السلطة الفعلية الى أيدي الجماهير ، ولن يقبل سوى بالواجهات والمؤسسات الشكلية التي تخدم نفس الحكم ، أو تغطي على طبيعته وتمنحه التبريرات اللازمة لاجل التسلط والبقاء .

الا أن أسلوب العنف والقمع المباشر هذا ، لا يمكن للنظام أن يمارسه بشكل دائم وفي أى وقت وحين ، لانه يشكل في الحقيقة سلاحا ذا حدين ، غالبا ما يعود عليه بنتائج عكسية ، من خلال تأجيج التناقض الاساسي بين النظام وأوسع الجماهير الشعبية وترسيخ سخط ونقمة هذه الاخيرة ، فضلا عن تنمية التناقضات الداخلية للحكم نفسه ، وخلخلة أجهزته ، وتأثرها بانعكاسات التناقض الاساسي المذكور . ومن ثم فإن النظام يعتبر هذا الاسلوب الاجرامي بمثابة السلاح الفتاك المفضل ، لكنه السلاح الذي يستعمل عند الضرورة فقط ، أى عندما يشرع ميزان القوى في التحول بشكل ملموس لصالح الشعب ، جماهيريا وسياسيا . . . في حين أنه يستعمل مجموعة من الاسلحة القمعية المتنوعة والمتجددة باستمرار ، والتي تكتسي خطورة وفعالية مماثلة من خلال استعمالها الدائم والمستمر في مستويات مختلفة

وعائلاتهم، من قوتهم اليومي، سعي وراء تركيع الكونفدرالية، وتفكيك هيكلها وتنظيماتها .

أما على صعيد القمع السياسي البحث، فاننا نجد النظام قد استفاد من تجربة المحاكمات السياسية الكبرى التي غالبا ما تتحول الى محاكمته هو بنفسه، وتخلق موجة من التضامن داخليا وخارجيا، تعود بفوائد سياسية على النضال الجماهيري عامة، فعمل بمقتضى ذلك، على رسم خطة تضمن له ممارسة القمع السياسي بشكل معمم وواسع عن طريق أدوات مستترة ومرنة عند الاستعمال، لكنها لا تقل خطورة وفعالية في مواجهة المد النضالي المتصاعد وضربه قاعديا، والحيلولة دون تجذره وتعمقه. هذا هو الدور السياسي الذي أسند "للمحاكم الابتدائية" المسلحة بالقوانين الاستعمارية، ومن بينها قانون "كل ما من شأنه" ... السيء الذكر.

بهذه الطريقة، حاول النظام، ولا يزال، شل نضال المنظمات الجماهيرية، وخاصة منها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا ضرب القواعد الحزبية والمناضلين السياسيين ذوي الارتباط المباشر بالجماهير، العاملين وسطها ولاجل خدمتها، دونما تمييز بين هذا الحزب أو ذاك، لكن فقط بهدف منع الوعي والتأطير والممارسة التنظيمية والجماهيرية.

ولا فائدة في التأكيد، هنا، على أن "استقلالية القضاء" عامة، وعندما يتعلق الامر بالمناضلين النقابيين والسياسيين خاصة، ما هو الا قول فارغ المعنى لا علاقة له بالحقيقة. وقد لا يسع المجال هنا لتعداد الامثلة التي تكذبه بشكل قاطع، والتي توضح أن خرق القوانين والتبعية المطلقة للقرار السياسي وللجهاز التنفيذي هي القاعدة بالنسبة لقضائنا المشدود بمصالح الطبقة الحاكمة والمسخر لخدمتها.

وفي هذا السياق، نرى أحيانا أن القرار السياسي هذا، الصادر عن الحكم لاجل توجيه "العدالة"، واملأ القرار عليها، لا زال يحن الى العهود المخزنية العتيقة، كما نلمس في مفهوم "العفو" الذي يمارسه الحكم تجاه بعض "القادة"، يمر أولا بـ "التربية" والعقاب الشديد لمجرد القول بفكرة مخالفة، وينتهي بالعفو الاحادي الجانب الذي يشترط فيه الركوع والتوبة وتقديم "صكوك الغفران" ... ونجد هذا في نظرة الحكم لمختلف الهيئات والاحزاب التي يرفض تمثيليتها، ويعتبرها مجرد أدوات للعبته السياسية المفضلة: لعبة "القمع والانفتاح"، وشد التوازن بين مختلف المتناقضات، الموجودة أو التي يتوجب

٢- أساليب قمعية متنوعة ومتجددة

في هذا السياق، نرى الحكم القائم في المغرب يجتهد باستمرار في تجديد وتنويع أساليبه القمعية الدائمة لكي تشمل كل المرافق وتضمن تأطيرا واسعا للمجتمع، وتأثيرا فعالا في كل الاتجاهات، الافقية والعمودية، مكتسبة بذلك طابع التعميم والشمولية، الى درجة يرتفع معها مفهوم القمع الى مرتبة مذهب وعقيدة في الحكم ...

ونجد تطبيقات هذا المفهوم أولا في المستوى الاقتصادي من خلال استغلال فاحش، وممارسات تعسفية، كما نشاهد في المدن والبيوادي، من خلال انتزاع الاراضي وتفقير صغار الفلاحين وتشريدهم، أو من خلال تهमيش ملايين المواطنين في المدن، وسد آفاق الشغل والعيش في وجههم، أو تجاهل الحد الأدنى من القوانين الاجتماعية بالنسبة للعاملين منهم ... وما ظاهرة الهجرة المكثفة من البيوادي في اتجاه المدن، ومن البلاد عامة في اتجاه الخارج، الا تعبيرات بسيطة عن شراسة هذا القمع الاقتصادي الذي يستهدف اقتلاع جذور جماهير واسعة، والزج بها في أوضاع "المنفى الاضطراري" سواء داخل البلاد أو خارجها. وما ظاهرة الرشوة المعروفة، بل المقننة والمشجعة من طرف الدولة، الا تعبير بسيط كذلك، عن طبيعة التعامل بين هذه الدولة والمواطنين، قوامه الابتزاز والتعسف، وخرق أبسط حقوق المواطنة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فغير خاف على أحد أن سياسة التجهيل وحرمان ملايين الاطفال والشباب من التعلم والمعرفة، وتشجيع ظاهرة تفشي الانحلال الاجتماعي والضياع (الاجرام، الفساد، تعاطي المخدرات ...) كلها أساليب نصلها ضمن القمع الاقتصادي - الاجتماعي المسلط على فئات واسعة من شعبنا، وكذلك الشأن بالنسبة للسياسة النخبوية في ميادين الصحة والشغل والسكن، الخ ...

واذا كان هذا النوع من القمع يسرى في صفوف جماهيرنا الشعبية دونما تمييز، فاننا نرى النظام يلتجئ اليه أحيانا بأهداف سياسية مبيتة، كما تجلى ذلك على سبيل المثال، في الخطة الجهنمية التي أعدت لمحاولة تكسير الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من خلال تسريح عشرات المناضلين والكوادر النقابية - دون سابق انذار، وخرقا لكل القوانين القائمة - وحرمانهم، هم

خلقها، عملا بالشعار الاقطاعي المعروف: شعار "فرق تسد". فالنظام يعتبر أن الشرعية، كل الشرعية، له وحده، يستمدّها من مؤهلات مادية وروحية يمتلكها دون سواه، وبالتالي، فإن كل من خرج عن "الطاعة" والخضوع للحكم المطلق، فكأنه قد خرج عن "الامة الاسلامية بأسرها" (حسب التعبير الرسمي)، فيباح فيه أشد العقاب بما في ذلك القتل.

وفي تعداد الاسلحة القمعية المتجددة والمتنوعة، نجد النظام يولي اهتماما بالغاً للجانب الايديولوجي والدعائي، من خلال ضجيج اعلامي يومي واسع النطاق، تجنّد له كل الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، لانزال الدعاية الرسمية المنهجية بشكل مكثف عبر خليط من المفاهيم المادية والروحية الكاذبة، لا يخرج اهتمامها عن هدف واحد: تبرير وتثبيت شرعية الحكم، والدعاية لسياسته وسياسة حلفائه الامبرياليين من جهة، والتعظيم والتشويه الاعلامي في حق القيم والمبادئ والاعمال الوطنية والتقدمية، سواء على المستوى الوطني أو القومي أو الدولي. وهذا التطبيل والتهليل حول الايديولوجية السائدة وأصحابها، والذي لا يكاد ينقطع ليل نهار، ليس مجانيا بطبيعة الحال، بل انه يستهدف أساسا، استيلاء المواطن، والحيولة دون اكتسابه وعيا كاملا بوضعية الاستغلال السائدة، وتقديم هذه الاخيرة كشيء منزه يتوجب القبول به والخضوع له، وبالتالي، فإن هذا أسلوب من أساليب القمع غير المباشرة، اذ انه يلعب دورا "وقائيا" من خلال محاولة تعظيم وعي الجماهير، والتقليل من فرص نهوضها واقبالها على النضال والدفاع عن النفس، سواء على المستوى المطليبي والاجتماعي، أو على المستوى السياسي.

واذا كان هذا النوع من القمع الموجه للعقول بغرض شلها وتخديرها، يكتسي طابعا خفيا مستترا، فإننا نجد تطبيقات حية ماثلة له في مجال الحريات بشكل عام، بدءا بحرية التعبير التي تخضع لضوابط محددة، اما عن طريق الرقابة المباشرة، أو من خلال فرض الرقابة الذاتية على الفرد أو الجماعة، وصولا الى ابتذال مفهوم الاقتراع العام، وتزوير الارادة الشعبية بشكل واضح مباشر، كما شهد تاريخ الاستقلال الشكلي عبر مسلسل المهازل الانتخابية التي انفصح أمرها للرأى العام الداخلي والخارجي على حد سواء.

إن دوس كرامة المواطن عمدا، وجعله يشعر ويقل بالواقع الطبقي والتفاوت الحتمي بين الغني والفقير في الحقوق كما في الواجبات، وتكليم أدوات التعبير عن القيم والمبادئ الوطنية والتقدمية، ومحاربة التنظيم النقابي والسياسي محاربة عشواء، كلها أساليب تستهدف التحكم البوليسي في الحياة

السياسية في البلاد عامة، مع اعطاء العناية والاسبقية للبوادي بشكل خاص. خلاصة القول، ان الحكم القائم في المغرب قد اجتهد بشكل خاص طوال السنين الاخيرة، في ايجاد أدوات وأساليب قمعية متنوعة ومتجددة، يتوخى من خلالها تعميم القمع وتوسيع نطاقه، والرفع من فعاليته عبر حضور يومي ظاهر أو متستر، مع محاولة التقليل من ردود الفعل التي بإمكان القمع العنيف والمباشر ان يثيرها.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الاسلوبين - العنف الاجرامي المباشر، والقمع الممغم - لا يتناقضان في شيء، بل يكملان بعضهما البعض الآخر، ولكل واحد منهما وظيفته الخاصة التي قد تتزامن مع وظيفة الثاني، أو تتفاوت معها في الزمان والمكان. فالعنف المباشر هو الاداة الرادعة الفتاكة التي يراد بها التدخل في الوقت المناسب للحيولة دون تحول ميزان القوى لصالح الجماهير، والاساليب المتنوعة الاخرى - والتي لا تخلو من عنف كذلك - تلعب دور القمع اليومي الشامل والحاضر في كل مكان وبشكل دائم...

ولا يفوتنا كذلك، أن نرد على الدعاية الرجعية التي يروج لها الحكم تحت شعارات "الديمقراطية" والمسلسلات، والتي تريد ايهام الرأى العام بأن الحكم في المغرب قد غيّر من طبيعته من تلقاء نفسه، وانتقل من وضعية حكم مطلق الى نظام "تعدد الاحزاب" و"الحريات الفردية والعامة"، بل وحتى "الليبرالية".... وهذه الدعاية المغرضة التي يساهم فيها بعض "الزعماء" المغاربة - بل يذهبون أبعد من ذلك، ويؤكدون أن المغرب أصبح "أحسن بلد ديمقراطي في العالم الثالث".... يتأثر بها كذلك، بعض الاصدقاء والحلفاء، انطلاقا من رؤية مبسطة ومقارنة سطحية بين الاوضاع السائدة في الاقطار العربية الاخرى، وبين الساحة المغربية التي تفيض حيوية ونشاطا بجمعياتها وأحزابها وصحفها.... وينتهون الى القول بوجود "ديموقراطية حقيقية" في المغرب، وأن النظام هناك قد تخلص من أساليب القمع الاجرامية المعمول بها في بقية البلدان، واختار الديمقراطية بديلا عنها. ولورد عن كل هذا، وتوضيح الخطأ في منطلق هذا التقييم، نكتفي بالملاحظات الاساسية الاتية:

(1) ان وجود الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والصحف، هي مكاسب حققها الشعب المغربي خلال كفاحه البطولي ضد الاستعمار المباشر نفسه، وتمكن من فرضها خلال هذا العهد، وبالتالي، فإن النظام الذي نصب نفسه على رأس البلاد غداة الاستقلال الشكلي، ويتعاون مع الاستعمار الجديد، قد وجد نفسه مضطرا للتعامل مع هذا الواقع القائم، خاصة وأن ميزان القوى كان لصالح

القوى الوطنية عامة، وأنه لم يتمكن من قلب هذا الميزان إلا من خلال الانقلاب والانفراد بالسلطة والاعتماد على القمع كوسيلة أساسية للبقاء والاستمرار، رغم حالة ضعفه الدائم الناجمة عن افتقاره لاية شرعية وطنية، وبالأحرى شعبية. وباختصار، فإن ما فرضه الشعب المغربي من امكانيات التعبير والنضال لم تكن يوما ما هدية من هدايا النظام، أو نتيجة لـ "دمقرطة" ما، بل انها نيلت بفضل تضحيات جسام، وكفاح دؤوب ومرير، سواء في عهد الاستعمار أو خلال الاستقلال الشكلي. وما لائحة شهداء الشعب المغربي، ولوائح السجناء والمختطفين والمشردين الا ضريبة عن مثل هذا الكفاح البطولي، لكنها لم تكن ضريبة مجانية، بل انها حققت ما حققته من مكاسب على درب التحرر والاعتناق.

(٢) ان طبيعة الحكم المطلق لم تتغير قيد أنملة. وما طبيعة الدستور والقوانين المعمول بها، والتي تركز كل السلطات التشريعية منها والتنفيذية في يد هذا الحكم، زيادة على السلطة الروحية التي منحها لنفسه زورا وتسلطا، وما الاحتكام لممارسته لهذا الحكم، الذي لا يتوانى عن الطعن في سيادة الشعب علانية، واحتكار السيادة له وحده دون سواه، والمطبوع بطابع القمع الدموي الشرس، الا أدلة قاطعة على أن "دار لقمان على حالها"، وأن حالة الضعف فقط، هي التي ترغم النظام على ايجاد واجهات "ديموقراطية" شكلية موجهة للاستهلاك الخارجي، ومشدودة بشكل حديدي الى "جدلية القمع والانفتاح" السيئة الذكر...

المطلوب إذن، ليس الاكتفاء بالمقارنات السطحية، لكن انصاف الشعب المغربي في كفاحه الطويل والصبور، وتثمين مكتسبات هذا الكفاح، وتقدير السند والمعونة والتضامن من أجل تحقيق أهداف التحرر الوطني الكامل للمغرب. وهي أهداف لا شك أنها لصالح كل الشعوب الافريقية والعربية، وكذا حركة التحرر على الصعيد العالمي.

٣- لمحة عن طبيعة أجهزة القمع

ولمزيد من التأكد من طبيعة هذا النظام، ومن حقيقة أساليب البطش والارهاب التي يمارسها في حق جماهيرنا الشعبية، نعود للقاء نظرة سريعة على طبيعة الاجهزة القمعية نفسها، التي ورثها عن "سلفه" الذي منحه الشرعية و"الحماية" في نفس الوقت: الاستعمار بصيغتيه القديمة والجديدة.

أكدنا أعلاه على أن طبيعة الحكم في المغرب لم تتغير، كما تعرضت "الاختيار الثوري" غيرما مرة في هذا المكان لهذه الطبيعة القطاعية الرأسمالية الهجينة، وشرحت الدراسات المنشورة على أعمدها كيف أن هذا الحكم قد حافظ على أصوله القطاعية وخاصة بالنسبة لبنياته الفوقية، مع استيعابه لبنيات رأسمالية استعمارية ودمجها في الهياكل القائمة، وبالتالي، استيعاب كل الأساليب الاستغلالية الرأسمالية والمناهج البورجوازية... عدا المزاي والفوائد والقيم التي حققتها الثورات البورجوازية (والمنجسدة فيما يسمى بالديموقراطية البورجوازية) بفضل كفاح وضغط الفلاحين والعمال... فهو بالتالي، نظام شاذ يكاد يكون فريدا من نوعه، من حيث استمرارية طابعه القطاعي المشدود للقرون الوسطى، واستيعابه لهياكل رأسمالية عصرية في نفس الوقت...

ونجد انعكاسات وتأثيرات هذه الطبيعة الهجينة في كل المستويات، سواء بالنسبة للهياكل والبنيات القائمة الاقتصادية والاجتماعية، ذات الطابع المزدوج أو المتعدد الاشكال، أو بالنسبة للايديولوجية القطاعية العتيقة السائدة، الممزوجة بتلقيحات بورجوازية باهتة، أو بالنسبة للسياسة الرسمية التي تسعى عبثا، الى التوفيق بين جوهر الحكم المطلق وقيام مؤسسات "ديموقراطية" كتقليد ممسوخ للنمط البورجوازي الغربي... ونجد هذا في طبيعة أجهزة القمع كذلك....

وهكذا، فإن أجهزة القمع في المغرب "متعددة البنيات" أيضا... فمن جهة ظل الجهاز القمعي المخزني قائما، ولم تدخل عليه سوى بعض التحسينات في الشكل والاسلوب، وشيء من التطور في أدوات القمع المستعملة، وهو الذي يبدأ بجهاز المقدمين والشيخوخ والمتعاونين معهم في المدن والبوادي من أجل احصاء أنفاس المواطنين، ومراقبة الكبير منهم والصغير، ويمر بأجهزة المخابرات المباشرة في بعض الزوايا والمعتمدة على الشعوذة والتلغيم... لينتهي بأجهزة التعذيب والقتل والارهاب تماما كما كان الحال في عهد المولى اسماعيل وغيره من الملوك والدكتاتوريين القطاعيين المتعطشين الى البطش وسفك الدماء...

ومن جهة أخرى، نجد أن النظام قد قام بتطوير جهازه البوليسي الموروث عن الاستعمار، وعمل بتأطير مباشر من الجهات الامبريالية، على رفعه الى مستوى مستلزمات العصر وتقنياته الحديثة، بدءا باستعمال الأساليب النفسية في التتبع والمراقبة والتحقيق، وصولا الى الاشتغال باللجان المختصة والطلاقات المدروسة... والعقل الالكتروني...

وهذان الهيكلان لا يناقض الواحد منهما الآخر، بل انهما يتكاملان وينسجمان، كما أننا نجد قاسما مشتركا لهما في الاعداد المتعددة من "المخبرين" الذين يستقطبهم النظام استفادة من ظروف القهر الاقتصادي والاحتياج التي يعمل على ادامتها وتعميقها باستمرار، كما نلاحظ أن الهيكل الاول يجيب عامة على ضرورات ممارسة العنف الاجرامي المباشر كما أسلفنا، في حين أن الثاني يتولى دراسة "التوجيه" والتدقيق في الخطط الجهنمية التي تستهدف ضرب وتفتيت قاعدة القوى الوطنية الحققة، بالاساليب الأكثر خبثا وتسميما ومنهجية.

ويتمتع هذان الهيكلان المتكاملان بكل الوسائل والادوات اللازمة لممارسة عملهما الدنيء، حيث نجد أن الفرق الخاصة والعصابات المسلحة المفصولة بعضها عن البعض الآخر، هي التي تمنحها في الحقيقة، أحسن مثال عن "التعددية" التي يتشدد بها النظام.

ويدون أدنى مبالغة، يمكن القول بأن جهاز القمع في المغرب، هو "القطاع" الوحيد الذي يضمن لنفسه سيرا عاديا متطورا، قياسا بالازمة الخانقة التي تشهدها مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية... وهذا ليس من قبيل الصدفة، علما بأن القمع لدى النظام، هو القاعدة الصلبة التي يرسى عليها أسس الاستمرارية والبقاء... وهذا ما ذهب به، تجنباً لانعكاس الازمة الاقتصادية على سير كل هذه الاجهزة، الى تأمين تمويلها المتزايد عن طريق "المعونات" الخارجية، وخاصة منها تلك التي تأتي من حلفائه في العربية السعودية. ولا فائدة في التأكيد أيضا، على أن التأطير والتوجيه والتكوين موكل للخبراء الاجانب الامريكيين والالمانيين والفرنسيين، الى درجة ذهب معها الحكم الى منح الثقة في الموضوع الامني للاجانب دون سواهم، مع التأكيد على تعدد الاجهزة، والفصل في اختصاصاتها لضمان التحكم في حجمها ولجعلها تراقب بعضها البعض الآخر في نفس الوقت.

ويجب الاعتراف أن النظام المغربي قد توفق فعلا في المجهود المتواصل الذي بذله خلال أزيد من ربع قرن، في تطوير وتحسين هياكل أجهزته القمعية - بفضل التأطير المادى والمعنوى والمالي الذى يقدمه الاجانب - الى درجة أصبحت معها هذه الاجهزة تتمتع بمستوى عالمي، وشهرة مرموقة وسمعة ذاع صيتها في الوطن العربي وافريقيا... فاذا كانت بلادنا تعاني، مثلها مثل بقية بلدان العالم الثالث، من ظاهرة "هجرة الادمغة"، فانها تمتاز عن هذه البلدان بكونها تعرف أيضا، تصدير "الاطر البوليسية" المحنكة في قمع الشعوب وكبح

تطلعاتها، فيها هم جل رؤساء الدول الافريقية الرجعيين التبعيين، يتهافون على استيراد مثل هذه الاطر من النظام المغربي لحياتهم من غضب شعوبهم ونضال قواها الثورية، وما هو النظام يتباهى دونما تستر بالادوار التي لعبها ويلعبها في "امن الخليج" و"امن افريقيا"، نيابة عن الامبريالية التي أصبحت تفضل توكيل حلفائها المحليين في كل الاعمال القمعية العنيفة الموجهة ضد تطلعات الشعوب...

وتجدر الإشارة الى أن الاجهزة القمعية البحثية، ذات الطبيعة والمستوى المذكور، لا تعمل بشكل معزول داخل المجتمع المغربي، بل تحضى بـ"ترسانة" من الاجهزة الاضافية المكملة، والتي لا يقل دورها في القمع خطورة وشراسة، ومن ضمنها أساسا، الجهاز الادارى المرتشي في المدن والبيوادي، الذى لا تنطلي "استقلاليته" على أحد، إذ أنه جهاز مسخر للمراقبة والمتابعة السياسية أولا وقبل كل شيء، بل ان دوره التنفيذي المباشر في القمع والابتزاز والاعتداء على المواطنين ودوس حقوقهم والوقوف بشكل مكشوف الى جنب الاقطاعيين والبورجوازيين وخدمة مصالحهم الاستغلالية في واضحة النهار، الى درجة الاندماج في مصالحهم... دور معروف، بل ومقنن ومجهر به، من خلال النصوص الرسمية للدولة، والتكوين الدقيق الذى تلقنه لـ"رجال سلطتها"...

والى جانب الادارة، يقف القضاء أداة طبعة في يد نفس الطبقة الاقطاعية - البورجوازية، يحكم لصالحها، ويحول الحق باطلا والباطل حقا، حسب مستلزمات خدمة الحكم وقاعدته الاجتماعية والسياسية. هذا زيادة على أجهزة الاعلام (من صحافة متعددة التلاوين، والتي اكتظت بها الساحة بشكل متزايد في الونة الاخيرة، واذاعة وتلفزة تفرغ يوميا دعاياتها وافرازاتها الرجعية العتيقة...)، وما تلعبه من دور خطير وارهاب فكري مستمر.

نضال الجماهير الشعبية هو الاقوى

هذه لمحة مختصرة عن طبيعة الاجهزة القمعية التي سخرها النظام لتأطير مجتمع بكامله، أفقيا وعموديا، باستعمال أعتق الاساليب المخزنية والاقطاعية، والاكثرها حداثة و"عصرية" كذلك. لكن هل هذه الاجهزة تسير بشكل آلي ومنسجم حسب رغبة الحكم وتوجيهاته المحددة؟ وهل الصورة قائمة بهذا الشكل بحيث تغيب امكانية الرد على هذا القمع الشامل الذى يحاول التحكم في جذور المجتمع وشرائبه؟

رأينا في بداية هذا العرض كيف أن النظام القائم في المغرب ، لا يستمد شرعيته سوى من النظام الاستعماري اللامرعي هو بنفسه ، وكيف أنه ينفي السيادة على شعب بأسره ، وينفرد بها لوحده ، تحت تبريرات روحية وأخرى مادية واهية ، كما أكدنا على طبيعته القارة كحكم مطلق ، حافظ على أصوله الاقطاعية ، واندمج بشكل تبعي عضوى في النظام الرأسمالي ، ورأينا بالنالي ، كيف أنه في حاجة حياتية وحتمية للقمع كوسيلة في الحكم ، وقاعدة أساسية له ، لا تتغير سوى أساليبها وأشكالها بما يرفع من مستوى فعاليتها ، ويضمن لها تطويق الشعب والتسرب الى جسم المجتمع بأسره ، كمثل مرض سرطاني مزمن...

بقي لنا أن نؤكد من جهة أخرى ، وبشكل قاطع ، على أن النظام باعتماده هذا القمع ، سواءً بأساليبه الاجرامية العنيفة المباشرة ، أو بطرقه المتعددة العالية في الفنية والتقنية ، لم ولن يتمكن من حل التناقض الاساسي الذي يتواجه فيه بشكل تناحري مع أوسع الجماهير الشعبية المغربية ، وأوسع فئات هذا الشعب الكادح ، التواق الى التحرر والعدالة الاجتماعية .

والحقيقة أن النظام لا يعمل سوى على تأجيل هذا التناقض ، ويرفعه في نفس الوقت ، الى درجة أعلى من الحدة والوضوح... فسواءً مارس حلقة من حلقات القمع الدموي الهتمي ، أو حلقة من حلقات مسلسلاته الانفتاحية - القمعية الفاضحة ، فإنه لا يعمل سوى في اتجاه الانتقال الى مرحلة يرتفع معها وعي الجماهير ونضجها وتمرسها وحنكتها في النضال الجماهيري الواسع النطاق ، وفي العمل السياسي والتنظيمي على حد سواء ، الى أعلى مستوى .

ومن المعروف أن من ضمن أساليب المواجهة التي يمارسها الحكم وأجهزته القمعية ، هناك أسلوب الحرب النفسية التي تسعى الى التضخيم والتهويل من قدرة هذه الأجهزة ، وحضورها في كل مكان وزمان ، وتمكنها من تلغيم كل ما هو منظم في الاطارات الجموعية أو النقابية أو السياسية ، وبث عيونها وآذانها في كل مرافق المجتمع وقطاعاته... وهذه الحرب النفسية تستهدف طبعاً ، تخويف المواطنين ورعبهم ، واذكاء الشك والتشكيك فيما بينهم ، وجعل الحذر وفقدان الثقة يحتلان الاولوية في العلاقة بين المواطنين...

الا أن هذه الاساليب كلها ، مادية كانت أم نفسية وروحية ، وهذه الترسانة من الأجهزة والاسلحة المادية أو الفكرية والايديولوجية والسياسية ، لا يمكنها أبداً أن تصمد أمام نضال الجماهير وهو يتقدم نحو مواقع أفضل وأمتن ، ويصلب صموده وثباته ، ويتقدم في حل اشكالاته السياسية والتنظيمية ، ويرتفع بها الى المستوى المطلوب من الضبط والاحكام .

فهذه الاجهزة نفسها تم بناء قاعدتها بأفراد من الشعب... فهي اذن ، ليست خالية من التناقض وحسب ، بل انها تعيش اجمالاً ، نفس التناقضات الطبقية المارخة التي يعيشها المجتمع بأكمله ، وتتأثر بها وتتفاعل مع انعكاساتها اليومية ، وهي بالنالي ، قابلة للانفجار والتفتيت بمجرد ما يميل ميزان القوى لصالح الجماهير بشكل ملموس...

وهذا الشعب المكافح الصبور ، لا بد وأن يحقق تكتل قواه الحية في وحدة وطنية حقيقية متراصة الصفوف ، ولا بد أن يفرز في الساحة النضالية والميدان ، طبيعته الواعية المنظمة التي ستقود كفاحه المنظم كذلك ، وستفجر طاقاته الجماهيرية الهائلة التي ستحرف حتماً ، بكل هذه الاجهزة : بتنظيماتها العصرية أو العتيقة ، بأسلحتها الايديولوجية أو الحربية ، بمئات المخبرين والوشاة المتعاونين معها... هذا ما علمتنا تجارب العديد من الشعوب...

